

أثر السياسة المالية و النقدية على النمو الاقتصادي
دراسة قياسية لحالة الجزائر (2000-2018)

**The impact of fiscal and monetary policy on economic growth:
Econometric study for the case of Algeria (2000-2018)**

بوسيكى حليلة^{*1} ، عيساني العارم²

¹ المدرسة العليا للتجارة - القليعة (الجزائر)، halimaboussiki@gmail.com

² المدرسة العليا للتجارة - القليعة (الجزائر)، aissani.laremkesbia@gmail.com

النشر: 2019/12/31

القبول: 2019/11/13

الاستلام: 2019/05/30

المخلص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور كل من السياسة المالية و النقدية في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من (Q4 2018 : Q12000) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) الذي يضم المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي العرض النقدي، النفقات العامة و أسعار البترول.

و قد أظهرت نتائج تحليل دوال الاستجابة لردود الفعل أن حدوث صدمة غير متوقعة في عرض النقود سيكون لها اثر موجب دائما على الناتج الداخلي الإجمالي، في المقابل يؤدي حدوث صدمة غير متوقعة في الإنفاق العام إلى أثر موجب في الناتج المحلي الإجمالي و لكن باستجابة ضعيفة، مما يعني أن انتهاج السلطات الجزائرية لسياسة مالية ذات طابع كينزي لم تحفز النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة أو أن معظم المشاريع الاستثمارية العامة التي أطلقت لتطوير البنية التحتية للبلاد لم تظهر نتائجها بعد ، حيث أنها تظهر على المدى البعيد.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، السياسة المالية، النمو الاقتصادي، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

* المؤلف المرسل: بوسيكى حليلة، الايميل: halimaboussiki@gmail.com

Abstract:

The objective of this research paper is to highlight the impact of monetary and fiscal policy on economic growth in Algeria, during the period (Q2000: Q4 2018) using the error correction model which includes the following variables: gross domestic product, money supply, public expenditures and the price of oil.

the results of analysis of the impulse response functions have shown that an unexpected shock in the money supply would always a positive effect on the gross domestic product, on the other hand an unexpected shock of public expenditure still has a positive effect on GDP, but with a weak response, which means that the adoption by the Algerian authorities of a Keynesian fiscal policy did not stimulate economic growth during this period, and that most public investment projects that were launched to develop the country's infrastructure did not seem yet their results , because they appear in the long term.

Keywords: Monetary Policy, Fiscal Policy, Growth Economic Co-integration, Error Correction Model (ECM).

مقدمة:

يعتبر استقرار ونمو معدلات النمو الاقتصادي الهدف الأسمى الذي تسعى من أجله الحكومات باستخدام مؤثرات السياسة النقدية و المالية، إلا أن تأثير و فعالية كل من هاتين السياستين لتعزيز فرص النمو الاقتصادي تعرضا لجدل كبير، فمثلا يرى الكنزيون أن السياسة المالية أكثر فعالية في إحداث الآثار المرغوبة من خلال الضريبة، الدين العام و الإنفاق العام. عكس النقديون الذين يعتبرون أن السياسة النقدية أكثر فعالية في تحفيز و دفع عجلة النمو الاقتصادي، فالسياسة النقدية تسعى لتحقيق الاستقرار النقدي و الحفاظ على قيمة العملة و استقرار الأسعار و دعم السياسات الأخرى ، و ذلك من أجل التأثير في النشاط الاقتصادي و بالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة في ظل استقرار الأسعار، أما السياسة المالية فتسعى إلى تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال البحث عن الموارد لتمويل نفقاتها و كذا البحث عن المصادر لسد عجوزاتها المالية كالحصول على قروض أو القيام بإصدارات جديدة.

من خلال ما سبق التطرق إليه، ارتأينا لطرح الإشكالية التالية:

" ما مدى تأثير السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من (2000-2018)؟

فرضيات الدراسة:

تتجلى فرضيات الدراسة فيما يلي:

H0: هناك أثر موجب و ذو دلالة إحصائية لعرض النقود بالمعنى الواسع (M2) على النمو الاقتصادي المقاس بالنتائج المحلي الإجمالي؛
H1: هناك أثر موجب و ذو دلالة إحصائية لحجم النفقات العمومية على النمو الاقتصادي.

تهدف هذه الدراسة لمعرفة الدور الذي تلعبه كل من السياسة النقدية و المالية في التأثير على النمو الاقتصادي و أي منهما الأكثر فعالية، و ذلك من خلال محاولة نمذجة العلاقة بين النمو الاقتصادي و متغيرات السياسة المالية و النقدية في الجزائر مع الإشارة لأهم النتائج المتوصل إليها، بالإضافة إلى إبراز أهم الدراسات التي تمت بصلة لموضوع البحث.

قصد الإحاطة بجوانب الموضوع سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و أسلوب القياس في تقدير النموذج، و سيتم التطرق للنقاط التالية:

- الإطار النظري للسياسة النقدية و المالية؛

-الدراسات السابقة حول الموضوع؛

-دراسة قياسية لأثر السياسة المالية و النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أولاً: الإطار النظري للسياسة النقدية و المالية:

قبل التطرق إلى الجانب القياسي للدراسة لا بد من إعطاء صورة مختصرة عن مفهوم السياسة النقدية و المالية مع التعرف على نوعية الوسائل أو الأدوات المستخدمة في تنفيذ كلا السياستين:

1. السياسة النقدية:

1.1. تعريف السياسة النقدية:

رغم تعدد تعاريف السياسة النقدية إلا أنها تتفق جميعها على أن السياسة النقدية هي أداة تستعمل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و يمكن سرد لها مجموعة من التعاريف:
تعرف السياسة النقدية على أنها " مجموعة القواعد والوسائل والإجراءات والتدابير⁽¹⁾ التي تقوم بها السلطات النقدية في البلاد والمتمثلة بالبنك المركزي للتأثير في

العرض النقدي والائتمان بما يتلاءم مع طبيعة الحالة الاقتصادية السائدة،⁽²⁾ وذلك بغية تحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة.

و يري براتر (prather) بأن السياسة النقدية تشمل تنظيم عرض النقد(العملة و الائتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمة تتبعها السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي أو الخزينة.⁽³⁾

من التعريفين السابقين يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية، " على أنها مجموعة الإجراءات والوسائل و التدابير التي تضعها السلطات النقدية للتأثير على المتغيرات النقدية و سلوك الأعوان الاقتصاديين بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة.

2.1. أدوات السياسة النقدية:

يمكن تلخيص آلية عمل السياسة النقدية في مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية في البلد للتأثير على عرض النقود و إدارة الائتمان المصرفي الممنوح، وقد قسمها الفكر الاقتصادي إلى نوعين من الأدوات إحداهما كمية و الأخرى نوعية.

1.2.1. الأدوات الكمية (غير مباشرة):

تسمى بالأدوات التقليدية ويستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على حجم النقود المتداولة في الاقتصاد بصفة عامة و الائتمان المصرفي بصفة خاصة، و تشمل كل من:

1.1.2.1. معدل إعادة الخصم: يسمى كذلك بسعر البنك، ويقصد به سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق المالية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها، و الاقتراض منه كونه الملجأ الأخير للإقراض.⁽⁴⁾

2.1.2.1. معدل الاحتياطي القانوني: يعتبر من الأدوات الحديثة التي تلجأ إليها البنوك المركزية للتأثير على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان و خلق الودائع، و يتلخص مفهومه في إلزام البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي، أي أنها تقوم بتجميد جزء من الودائع التي بحوزتها على شكل

احتياطي سائل لدى البنك المركزي، و يمكن لهذه النسبة أن تتغير تبعا لمتطلبات السياسة النقدية.⁽⁵⁾

3.1.2.1. عمليات السوق المفتوحة: و تعني دخول البنك المركزي للسوق النقدية إما بائعا أو مشتريا للأوراق المالية بصفة عامة و السندات الحكومية بصفة خاصة بهدف زيادة أو تخفيض حجم السيولة المحلية الموجودة بحوزة البنوك التجارية العاملة في الاقتصاد للتأثير على مقدرتها في خلق الائتمان المصرفي بشكل يتناسب مع مستوى وحجم النشاط الاقتصادي.⁽⁶⁾

2.2.1. الأدوات النوعية:

يطلق عليها أيضا بوسائل الرقابة المباشرة، يستخدمها البنك المركزي للتأثير على اتجاه الائتمان و ليس على حجه الكلي، حيث يقوم بتوجيهه نحو القطاعات الانتاجية ذات المردودية العالية والتي تكفل الاستخدام الكامل للطاقات الإنتاجية العاطلة في الاقتصاد، و تساهم في زيادة حجم الإنتاج ورفع معدلات النمو بهدف تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

1.2.2.1. التنظيم الانتقائي للقروض:

تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا، عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة و الهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها و التي تتماشى و أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

2.2.2.1. النسبة الدنيا للسيولة: تتمثل في قيام البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة دنيا للسيولة، يتم تحديدها عن طريق بعض مكونات الأصول منسوبة إلى مكونات الخصوم، و هذا تجنباً لوقوع البنوك في خطر الإفراط في الإقراض بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة من خلال تجميد بعض الأصول في محافظها و من تم الحد من الإقراض.⁷

3.2.2.1. تنظيم القروض الاستهلاكية: يقوم البنك المركزي بموجب هذه الأداة بفرض حد أقصى على الأموال التي تستخدمها البنوك التجارية في شراء السلع الاستهلاكية

المعمرة، حيث أنه يمكن تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة.⁽⁸⁾

2. السياسة المالية:

1.2. تعريف السياسة المالية

كانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، وتعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب "السياسة المالية ودورات الأعمال" للبروفيسور ALAIN. H. HANSEN. ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة ومن ثم ركز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، ولكن نظراً لأن اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، وأن هذه الأخيرة قد تحدث آثاراً متعارضة أحياناً فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوفيقات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية.⁽⁹⁾

تعرف السياسة المالية على أنها استخدام للإنفاق العام والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي من أجل لإحداث الآثار المرغوبة على الدخل، الناتج القومي، مستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.⁽¹⁰⁾

2.2. أدوات السياسة المالية:

تنقسم أدوات السياسة المالية إلى ما يلي:

1.2.2. السياسة الإنفاقية:

تعتبر السياسة الإنفاقية أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة للقيام بواجباتها في مختلف الميادين سواء اجتماعية أو اقتصادية، حيث يعتبر الإنفاق العام أداة رئيسية هامة بيد الحكومة التي من الممكن اعتمادها للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية.

2.2.2. السياسة الضريبية:

تعتبر السياسة الضريبية عن مجموعة من التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى. وعادة ما يتم استخدام السياسة الضريبية في إطار نظام ضريبي معين، باعتبار النظام الضريبي ما هو إلا تحكيم بين مجموعة من القضايا الاقتصادية تعكس رغبة الدولة وأهداف السلطات، وبالتالي هو مجموع القواعد والأصول الحاكمة للمجتمع الضريبي الممثل في الممولين والإدارة الضريبية ويعبر عن مجموع الضرائب المطبقة بالفعل في اقتصاد ما.⁽¹¹⁾

3.2.2. السياسة الائتمانية:

تلجأ الدولة عادة للاقتراض من الأفراد، البنوك أو مؤسسات مالية أخرى من الداخل أو الخارج، وذلك لمواجهة أوجه الإنفاق العام المختلفة في حالة نفاذ الحلول اللازمة، مثل وصول الضرائب إلى حدودها المثلى مما يجعلها حل غير ممكن لمواجهة الإنفاق العام أو يكون للضرائب آثار معنوية لدى الأفراد. القرض العام هو مورد من موارد الدولة المالية وأداة لتمويل الإنفاق العام (الاستثماري والحربي عادة)، وهو دين يكتتب سنداته أفراد الجمهور أو المؤسسات المالية أو المصارف في داخل حدود الدولة المقترضة، أو الأفراد والمؤسسات المالية والمصارف في الخارج، أو الحكومات الأجنبية، أو المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، مع التعهد بسداد المبالغ المقترضة ودفع فوائد القرض وفقا لشروطه.⁽¹²⁾

3. الاختلاف بين السياستين النقدية و المالية و نقاط الالتقاء بينهما:

تختلف السياسة المالية عن السياسة النقدية في عدة نقاط نظرا لاختلاف طبيعة كل منها، و التي يمكن حصر أهمها في النقاط التالية:⁽¹³⁾

- إن الإجراءات النقدية سريعة و مرنة نسبيا و يمكن تعديلها في وقت قصير جدا مثل التغيرات الحاصلة في معدلات الفائدة أو في نسبة الاحتياطات الإجبارية. أما التغيرات المالية فتكون بطيئة جدا و مقيدة لأسباب قانونية و دستورية؛

- تنحصر العمليات النقدية في القطاع المصرفي و المالي، بينما تكون السياسة المالية واسعة النطاق في طبيعة حجمها ومداهها؛

- تكون السياسة النقدية أكثر فعالية في الحد من الموجات التضخمية عندما تنتهج إجراءات انكماشية باستخدام مختلف أدواتها الكمية و النوعية، ولكنها تكون أكثر تأثير في تحفيز و تشجيع التوسع الاقتصادي لأنها تقلل من قابلية الناس على الحصول على الائتمان المصرفي. أما السياسة المالية فذات تأثير جد فعال في تشجيع التوسع الاقتصادي و لكنها أقل تأثير في كبح التضخم.

بالرغم من الاختلافات الموجودة بين هاتين السياستين إلا أنه توجد نقاط التقاء بينها:

النقطة الأولى: تتعلق بتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة عن طريق الإصدار النقدي: إن اللجوء إلى هذا الإصدار من حيث تحديد مقدراه و توقيته و كيفية التصرف من حصيلته يقرر في مجال السياسة المالية، أما الطريقة الفنية التي تتعلق بالإصدار النقدي و حجمه و طريقة تسديده فهي تتعلق بالسياسة النقدية؛

النقطة الثانية: تتعلق بالقرض العام: إن عقد القرض و مقدراه و توقيته و صرف حصيلته تعتبر من الأمور التي تحدها السياسة المالية للدولة، أما شكل القرض و أجله و معدلات الفائدة المطبقة عليه فتعتبر من الأمور التي تتولى السلطات النقدية (السياسة النقدية) مهمة تحديدها.

ثانيا: الدراسات السابقة

1.دراسة (Tehseen Jawaid and other (2011 بعنوان: Monetary- Fiscal, Trade policy and economic growth in Pakistan" ⁽¹⁴⁾ أجريت هذه الدراسة على الاقتصاد الباكستاني بغرض التعرف على الأثر الذي تمارسه كل من السياسة المالية، النقدية و التجارية على معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة من (1981-2009) ، و ذلك باستخدام منهجية نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model)، حيث أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك (Johansen) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من عرض النقود، النفقات العمومية، الانفتاح التجاري و الناتج المحلي الإجمالي، ما يشير إلى أن هذه المتغيرات لا تبتعد عن بعضها البعض و

تتجه نحو وضعها التوازني في الأجل الطويل. كذلك أظهرت نتائج تقدير النموذج المعنوية الإحصائية لمعاملي السياسة النقدية و المالية و مطابقتها للنظرية الاقتصادية، أي أن حدوث زيادة في عرض النقود و الإنفاق العام ستؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ، و لكن تأثير عرض النقود يفوق تأثير النفقات العامة، في حين تغيب وتضعف استجابة معدلات النمو الاقتصادي للتغيرات الحاصلة في درجة الانفتاح الاقتصادي كمتغير يعبر عن السياسة التجارية في الأجلين القصير و الطويل. و بناء على نتائج المتوصل إليها يقترح الباحثون التركيز أكثر على السياسة النقدية من أجل ضمان النمو الاقتصادي في البلاد، كما يوصون بضرورة القيام بمزيد من الأبحاث حول مكونات الصادرات و الواردات التي تؤدي إلى الحد من فعالية السياسة التجارية في تعزيز النمو الاقتصادي في باكستان.

2.دراسة عماد حسنين الصعدي و بديعة فهد العتيبي (2012) بعنوان: "دور السياسات المالية و النقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"،⁽¹⁵⁾ حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة تحليل مدى فعالية السياسة المالية و النقدية في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، حيث اعتمدا على محددتين أساسيين هما: السياسة المالية من خلال أداة الإنفاق العام و السياسة النقدية من خلال أداني عرض النقود بالمعنى الواسع و سعر الفائدة، و للوصول إلى هدف الدراسة قاما بتقدير نموذج تصحيح الخطأ العشوائي (Vector Error Correction Model) باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة الممتدة من (1988-2012) .

كشفت نتائج الدراسة التطبيقية على وجود علاقة تكاملية مشتركة في الأجل الطويل بين متغيرات السياسة المالية و النقدية و بين معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني، ما يدل على أن كلا السياستين تساهمان بشكر معنوي في تحفيز و رفع معدلات النمو في الأجل الطويل في الاقتصاد السعودي، غير أن نسبة مساهمة السياسة المالية في شرح تقلبات معدل نصيب الفرد من الناتج كانت أكبر مقارنة بمساهمة السياسة النقدية، وعليه يوصي الباحثان بضرورة التنسيق بين كل من أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية لما تحتاج إليه السياسة الاقتصادية من توازن دقيق و تناعم كبير بين السياسة المالية و النقدية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة و ضمان الحفاظ على استقرار الاقتصاد ككل.

3. دراسة محمد بلوافي (2013) بعنوان : أثر السياسة المالية و النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر : (16)

سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى محاولة تقييم أثر السياسة المالية و النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1970-2013) بتطبيق معادلة St. Louis، و قد وجد أن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة متكاملة عند المستوى، و هو ما سمح له بتقدير معادلة St. Louis بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، حيث اعتمد على متغيرة عرض النقود بالمعنى الواسع لتمثيل السياسة النقدية و على كل من معدل النمو الاسمي في إجمالي النفقات العامة و معدل النمو الاسمي في الإيرادات العامة و رصيد الميزانية العامة للدولة لتمثيل السياسة المالية. و قد توصل في الأخير إلى أن تأثير السياسة المالية على النشاط الاقتصادي أكبر و أقوى من التأثير الذي تمارسه السياسة النقدية، كما أن قدرة السياسة المالية على التنبؤ بالتغيرات الحاصلة في النشاط الاقتصادي تفوق قدرة السياسة النقدية، هذا بالإضافة إلى أن السياسة المالية تستغرق فترة زمنية صغيرة نسبيا من تلك التي تستغرقها السياسة النقدية لظهور أثارها بشكل كامل على مستوى النشاط الاقتصادي.

4. دراسة (2013) Njoku Michael Chigbu, Emmanuel Ezeji, بعنوان : "Growth (17): اهتمت هذه الدراسة بتقييم الدور الذي تلعبه كل من السياسة المالية و النقدية في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في نيجيريا ، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي الشعاعي (Vector Autoregressive) و الذي يضم مجموعة من المتغيرات تعتبر كأدوات لكل من السياسة النقدية و المالية ، حيث تتمثل هذه الأخيرة في كل من معدل إعادة الخصم، معدل الفائدة، معدل السيولة في الاقتصاد، النفقات العامة ، الضرائب و حجم الناتج المحلي الإجمالي . و قد أشارت نتائج تقدير النموذج (Var) و تحليل دوال الاستجابة و تفكيك مكونات التباين إلى أن كلا السياستين لهما أثر موجب و معنوي على الناتج المحلي الإجمالي ، كما أن السياسة المالية تعتبر الأكثر فعالية في تفسير التغيرات و التقلبات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالسياسة النقدية. و أوصت بضرورة تبني سياسات استراتيجية فعالة تعزز عمل السياسة المالية ، لأن هذا من شأنه أن يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي في نيجيريا في

الأجل الطويل، كما أكدت على ضرورة اتخاذ إجراءات و تدابير نقدية تكون أكثر قوة و نجاحا في ضمان الحفاظ على تحقيق نمو اقتصادي سليم.

5. دراسة أقاسم قادة و عبان شهرزاد (2016) بعنوان: " الآثار الطويلة والقصيرة الأجل للسياستين النقدية و الميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر" (18) سعت هذه الدراسة إلى التحقق من الفعالية النسبية للسياستين النقدية و الميزانية في الجزائر، و ذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، و بعد تقدير العلاقة الديناميكية القصيرة و الطويلة الأجل أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سالب و معنوي للسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، و موجب و معنوي في الأجل القصير، عكس السياسة النقدية التي لها أثر موجب و معنوي في الأجل الطويل و سالب و معنوي في الأجل القصير.

6. دراسة (سفير محمد، مولاوي بوعلام، حيدوش عاشور) (2017) بعنوان : دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر(19) حاول الباحثون التطرق إلى السياسة المالية التي تبنتها الحكومة الجزائرية في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي خلال الفترة الممتدة من (1970-2015)، من خلال بناء نموذج قياسي اقتصادي تمثل في نموذج الانحدار الذاتي (Var). بينت نتائج اختيار السببية (Engel & Granger) وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النفقات العامة و الناتج المحلي الخام و هي باتجاه النفقات العامة ، و علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الإيرادات العامة و الناتج المحلي الخام و هي باتجاه الإيرادات العامة ، كما بينت كذلك أن النفقات العمومية للدولة لها مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في تسريع عملية النمو الاقتصادي، و ذلك بإحداث معدلات متزايدة في نمو النفقات الاستثمارية التي يكون لها أثر ايجابي في الأجل الطويل.

ما التمسناه من الدراسات التجريبية السابقة أن نتائجها تختلف من اقتصاد إلى آخر و من دولة إلى أخرى، نظرا لاختلاف بنية و هيكل الاقتصاد المعني، و كذا الاختلاف في فترة الدراسة و المنهجية المتبعة في التقدير، لذلك فإنه من غير المعقول تطبيق مزيج من السياسات المالية و النقدية الناجحة في بلد ما على بلد آخر. و عليه فإننا سنحاول اختبار فعالية كل من السياسة المالية و النقدية في الجزائر في ظل فترة تميزت بتبني الحكومة الجزائرية للعديد من الإصلاحات المالية و البرامج التنموية المتمثلة في

برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) و برنامج توطيد النمو (2010-2014) بغرض تحريك الطاقات الإنتاجية العاطلة في الاقتصاد ، و من تم تحفيز النمو الاقتصادي و تحقيق ازدهار و ارتفاع الاقتصاد الوطني، و ذلك باستخدام تقنية نموذج تصحيح الخطأ (ECM) التي استخدمها (Tehseen Jawaid et al, 2011)،⁽²⁰⁾ نظرا للميزات العديدة التي يتميز بها هذا النموذج عن نماذج الانحدار الخطية المتعددة و نماذج الانحدار الذاتية المستخدمة في أغلب الدراسات، حيث أنه يقوم باختبار العلاقة التوازنية القصيرة و الطويلة الأجل بين المتغيرات، كما يمكننا الكشف من خلال نتائج تقديره عن إمكانية وجود علاقة سببية بين المتغيرات في الأجل الطويل و تقدير سرعة معامل التعديل، و الذي يعبر على السرعة التي يعود بها الناتج المحلي الإجمالي إلى القيمة التوازنية في الأجل الطويل في حالة حدوث صدمة عشوائية غير متوقعة في أحد المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، و كذا تحديد المدة التي تستغرقها السلطات النقدية و المالية لمعالجة الاختلالات الحاصلة في مستوى الناتج في المدى القصير، هذا بالإضافة إلى التحليل الديناميكي القصير الأجل لاستجابة المتغير التابع للصدمة الحاصلة في المتغيرات التفسيرية من خلال تحليل دوال الاستجابة النبضية (الدفعية) و تحليل مكونات التباين

ثالثا: دراسة قياسية لدور السياسة النقدية و المالية في التأثير على النمو الاقتصادي

1. وصف متغيرات النموذج:

لتقييم فعالية كل من السياسة النقدية و المالية في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر سوف يتم الاعتماد على بيانات فصلية للفترة الممتدة من الثلاثي الأول لعام 2000 إلى الثلاثي الرابع لعام 2018، أي حوالي 76 مشاهدة تخص المتغيرات التالية:

LP1B: اللوغاريتم النيبري للناتج المحلي الإجمالي.

LM2: اللوغاريتم النيبري لعرض النقود.

LDEP: اللوغاريتم النيبري للإنفاق الحكومي.

و يحدد الشكل الرياضي للدالة الرياضية كما يلي:

$$LP1B = F(LM2, LDEP, Ut)$$

2. اختبارات جذر الوحدة للتأكد من مدى استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات:

هناك العديد من الاختبارات التي يتم إجراؤها للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها، إلا أن أفضلها وأكثرها استخداما هو اختبار ديكي فولر (ADF)، اختبار فليب و بيرون (PP) و اختبار (KPSS)،⁽²¹⁾ لدى سيتم الاعتماد على هذه الاختبارات، بالاستعانة ببرنامح Eviews 08.

النتيجة	اختبار KPSS		اختبار PP		اختبار ADF		المتغيرات
	1 st Difference	Level	1 st Difference	Level	1 st Difference	Level	
I(1)	-	0.11 (0.14**)	-4.07 (-3.48**)	-2.18 (-3.48**)	-1.70 (-1.94**)	-2.83 (-3.48**)	LPIB
I(1)	0.13 (0.14**)	0.23 (0.14**)	-2.24 (-1.94**)	-2.12 (-3.48**)	-1.95 (-1.94**)	-1.99 (-3.48**)	LM2
I(1)	0.11 (0.46**)	0.17 (0.14**)	-4.59 (-3.48**)	-2.31 (-3.48**)	-2.91 (-1.94**)	-2.18 (-3.49**)	LDEP

الجدول رقم (01): نتائج اختبارات الاستقرارية (ADF , PP, KPSS)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 08

تشير نتائج الجدول أعلاه أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى و إنما أصبحت مستقرة بعدما قمنا بإجراء الفروق الأول عليها، و عليه يمكن القول أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأول (1).

بعد التأكد من أن جميع السلاسل الزمنية تحقق شرط الاستقرارية في نفس المستوى، سنقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen) و لكن أولا و قبل كل شيء يجب تحديد عدد فترات الإبطاء الزمنية المثلى.

3. تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى

لتحديد عدد فترات الإبطاء المثلى تستخدم عدة معايير أهمها معيار (AIC)، معيار (SC)، معيار (LR)، معيار (FPE) و معيار (HQ)، و يتم الحصول على هذه المعايير

من خلال تحديد درجة تأخير نموذج الانحدار الذاتي (Var)،⁽²²⁾ و الجدول التالي يوضح عدد فترات الإبطاء المثلى لكل معيار.

الجدول رقم (02) : نتائج تحديد فترات الإبطاء المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	78.27794	NA	1.63e-05	-2.509265	-2.404547	-2.468304
1	355.0229	516.5906	2.17e-09	-11.43410	-11.01523	-11.27025
2	391.7653	64.91160*	8.64e-10*	-12.35884*	-11.62582*	-
3	395.0179	5.420900	1.05e-09	-12.16726	-11.12009	12.07212*

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews08

تظهر نتائج الجدول رقم (02) أن جميع المعايير LR, FPE, AIC, SC, HQ تتفق على أن فترة الإبطاء المثلى (P) تساوي 02، وعليه سيتم الاعتماد على هذه الفترة في إجراء اختبار التكامل المشترك و اختبار السببية لجرانجر.

4. اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen)

بعد معرفة رتبة استقرارية السلاسل الزمنية و التي كانت متكاملة من نفس الرتبة ((1))، يستلزم منا القيام باختبار التكامل المشترك لجوهانسن للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات،⁽²³⁾ و الذي تظهر نتائجه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): نتائج اختبار (JJ)

اختبار الأثر Test de trace			
القيمة الحرجة	القيمة المحسوبة	الفرض البديل	الفرض العدمي
47.85	52.12	$r \geq 1$	$r = 0$
29.79	18.25	$r \geq 2$	$r \leq 1$
اختبار القيمة الكامنة العظمى Maximal eigenvalue			
القيمة الحرجة	القيمة المحسوبة	الفرض البديل	الفرض العدمي
27.58	33.86	$r=1$	$r=0$
21.13	11.54	$r=2$	$r \leq 1$

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 08

من الجدول أعلاه يتضح أن القيمة المحسوبة لاختباري الأثر و القيمة العظمى أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5 % وبالتالي نرفض الفرضية العدمية (H_0) و نقبل الفرضية البديلة (H_1) و الدالة على وجود تكامل مشترك، حيث أن عدد متجهات التكامل المشترك هو $r=1$ عند مستوى معنوية 5% مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات ، أي أنها تظهر سلوكا متشابها في المدى الطويل،⁽²⁴⁾ و عليه فإن أفضل نموذج لتمثيل هذه العلاقة التوازنية هو نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

5. تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model)

بعد ما قمنا بتقدير العلاقة بين المتغيرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) و التأكد من أن بواقي النموذج الناتج عن العلاقة بينها مستقرة في المستوى، قمنا بتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) باستخدام السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في الفرق الأول و البواقي مبطنة بسنة، فكانت نتائج التقدير كما يلي:

الجدول رقم (04): نتائج تقدير نموذج (ECM)

Dependent Variable: DLPIB				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	39.64987	3.271560	12.119560	0.0000
DLM2	0.857391	0.328815	2.607517	0.0000
DLDEP	0.546760	0.281743	1.940637	0.0785
U(-1)	-0.79 0995	0.030758	-25.716724	0.0 178
R-squared	0.827625	Mean dependent var		50.66125
Adjusted R-squared	0.814125	S.D. dependent var		77.83704
S.E. of regression	26.73662	Akaike info criterion		9.485984
Sum squared resid	41461.13	Schwarz criterion		9.656074
Log likelihood	-293.8085	Hannan-Quinn criter.		9.552881
F-statistic	119.8685	Durbin-Watson stat		1.644944
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews08

Estimation Equation:

$$DPIB = C(1) + C(2)*DM2 + C(3)*DDEP + C(4)*U(-1)$$

Substituted Coefficients:

$$0.85* DLM2 + 0.54*DLDEP - 0.79* U(-1) 39.64+ \quad DPIB =$$

1.5. اختبار المعنوية الكلية للنموذج

بينت مخرجات برنامج Eviews 08 أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) تقدر بـ 81.41% مما يعنى أن المتغيرات المستقلة استطاعت تفسير 81.41% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، كذلك بينت اختلاف معاملات المتغيرات المفسرة، ما يدل على اختلاف درجات المرونات و من تم اختلاف اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، من جهة أخرى تشير نتائج تقدير نموذج (Error Correction Model) إلى أن مرونة عرض النقود بلغت 0.85، بمعنى أن التغير في زيادة عرض النقود بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.85 وحدة، كما أن معامل هذا المتغير يعتبر مقبولاً إحصائياً، و يتضح هذا من خلال القيمة الاحتمالية التي قدرت بـ 0.0 و هي أصغر من 0.05.

أما بخصوص معامل تأثير السياسة المالية فنجده غير مقبول إحصائياً، حيث قدرت قيمته الاحتمالية بـ 0.07 و هي أكبر من 0.05 . في المقابل تشير القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر والمقدرة بـ 0.0 إلى أن النموذج ذو دلالة إحصائية وأن أغلب المتغيرات المفسرة في النموذج ذات تأثير في المتغير التابع في المعادلة.

كذلك نلاحظ أن قيمة معامل حد الخطأ العشوائي ($H_0: t-1$) جاءت سالبة و مطابقة للنظرية الاقتصادية، حيث قدرت بـ -0.79 كما أنها ذو معنوية إحصائية لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية (t-student) و المقدرة بـ 0.017 أصغر من 0.05، مما يقودنا إلى قبول الفرضية البديلة (H_1) عند مستوى معنوية 5%. إن معامل سرعة تصحيح الخطأ يعبر على أنه في حالة ما إذا حدث انحراف في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة ($t-1$) عن القيمة التوازنية في الأجل الطويل سيتم تصحيحه في السنة (t) بنسبة 79%، و هذا يتطلب بدوره ($0.79/1 = 1.26$) فترة من أجل الوصول إلى القيمة التوازنية في الأجل

الطويل. مما يعنى ضعف مناعة الناتج المحلي الإجمالي في مواجهة الصدمات الحاصلة في المتغيرات المستقلة.

• التحليل الاقتصادي لمعاملات السياسة المالية و النقدية:

يشير معامل السياسة النقدية (M2) لدور الهام الذي تلعبه هذه الأخيرة في التأثير على حجم الناتج المحلي الإجمالي ، فارتفاع M2 بواحد واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب0.85 وحدة، و هذا ما يتوافق و النظرية الاقتصادية الرامية إلى أن التوسع في العرض النقدي بغرض التأثير على الاستثمار و الإنتاج يؤدي إلى رفع مستوى التشغيل و بالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي، لأن الزيادة في عرض النقود يؤدي إلى خفض سعر الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الطلب الاستثماري و تحريك الطاقات الإنتاجية و بالتالي ارتفاع الدخل.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بالنفقات العامة ، حيث ارتفاع النفقات العامة بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الناتج ب0.54 وحدة واحدة، وهذا ما يدعم فكرة أن الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي من خلال المضاعف:

فارتفاع الإنفاق الاستثماري يعني زيادة المشاريع مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل و الإنتاج مما يحقق النمو الاقتصادي؛

الزيادة الإنفاق الجاري يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، مما يؤدي إلى تحفيز المستثمرين على زيادة الإنتاج و بالتالي الحاجة إلى عمال و القضاء على البطالة و منه زيادة الدخل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

لكن هذا التأثير كان غير معنوي، و هذا راجع لتركيبية النفقات العامة التي تتميز بهيمنة نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز مما أدى إلى إحداث آثار مختلفة، فالمعروف أن نفقات التجهيز تعمل على رفع المداخل و بينما نفقات التسيير تعمل على توزيعها فقط، هذا من جهة، بالإضافة إلى ضخامة مبالغ مالية هامة التي خصصتها الحكومة الجزائرية في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي من جهة أخرى، حيث وجهت هذه المبالغ لمشاريع غير منتجة كان هدفها تعظيم الرفاهية أكثر من تعظيم النمو الاقتصادي، فمثلا الإعانات الاقتصادية التي منحت من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي

لبعض المشروعات الخاصة، العامة أو لبعض السلع والخدمات لم تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بالمعدلات المطلوبة.

2.5. اختبار الارتباط التسلسلي لبواقي النموذج

يستخدم مضاعف لأجرانج (LM) في اغلب الدراسات و الأبحاث العلمية للتحقق من أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكل الارتباط التسلسلي للبواقي، و الجدول التالي يوضح اختبار (LM).

الجدول رقم (05): اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي (LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	44.03907	Prob. F(2, 69)	0.6798
Obs*R-squared	50.77798	Prob. Chi-Square(2)	0.8 896

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews08

تشير نتائج الجدول رقم (05) إلى رفض فرضية وجود ارتباط تسلسلي في بواقي النموذج المقدر باحتمال يفوق 0.05 ، أي أن النموذج مقبول ولا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

3.5. اختبار تجانس تباين بواقي النموذج

للتأكد من تجانس تباين بواقي النموذج نقوم باستعمال اختبار ARCH الذي تظهر نتائجه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): اختبار تجانس بواقي النموذج (ARCH)

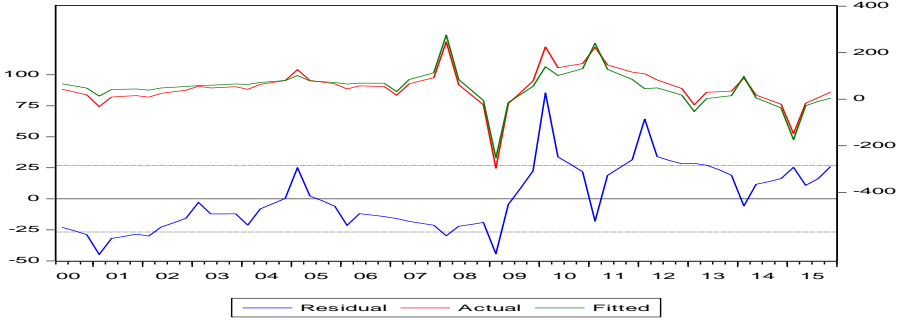
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.046919	Prob. F(2,70)	0.9542
Obs*R-squared	0.098532	Prob. Chi-Square(2)	0.9519

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews08

يتضح من خلال نتائج اختبار ARCH أن قيمة F تقدر ب 0.9542 و باحتمال قدره 0.951، مما يدل على أن بواقي النموذج المقدر ذات تباين متجانس. أما بالنسبة لاستقرار بواقي النموذج فالشكل رقم (01) يظهر أنها تتصف بصفة الاستقرار، كما أن المعادلة الديناميكية المقدره يمكن أن تعطي لنا تفسيراً عن تغيرات السياسة النقدية و

المالية على النشاط الاقتصادي في الفترة الماضية، بالإضافة إلى إمكانية استخدامها في التنبؤ بقيم النشاط الاقتصادي في المستقبل.

الشكل رقم (01): استقرار بواقي النموذج



المصدر: من مخرجات برنامج Eviews08

6. اختبار السببية لانجل جرانجر (Engel & Granger)

يستخدم هذا الاختبار في أغلب الدراسات لمعرفة العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية، حيث يقال أن المتغير X يسبب المتغير Y إذا كانت القيم السابقة للمتغير X لها طاقة تنبؤية أكبر من القيم السابقة للمتغير Y ويعتمد هذا الاختبار بشكل أساسي على اختبار فيشر حيث أن قبول فرضية العدم يدل على أن المتغير لا يسبب المتغير عند مستوى معنوية 5% و نصادف في هذا الاختبار ثلاثة حالات:⁽²⁵⁾

$X \rightarrow Y$ وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه

$X \leftrightarrow Y$ وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه

الاستقلالية: بمعنى X لا يسبب Y و Y لا يسبب X ، $Y \overline{X}$

و الجدول الآتي يوضح نتائج اختبار جرانجر للسببية بين متغيرات الدراسة علما أن فترة الإبطاء المثلى المستخدمة في هذا الاختبار هي 2.

الجدول رقم (07): نتائج اختبار السببية لجرانجر (Granger)

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DM2 does not Granger Cause DPIB	74	0.29632	0.9125
DPIB does not Granger Cause DM2		5.24238	0.0007
DDEP does not Granger Cause DPIB	74	1.76547	0.0384
DPIB does not Granger Cause DDEP		1.57307	0.1861
DDEP does not Granger Cause DM2	74	2.86558	0.0244
DM2 does not Granger Cause DDEP		18.7992	3.E-10

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 08

استقراء للبيانات الموضحة في الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

- الناتج المحلي الإجمالي يسبب العرض النقدي باحتمال قدره 0.007 و هو أصغر من 0.05 (وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه)؛
- النفقات العامة تسبب الناتج المحلي الإجمالي باحتمال قدره 0.03 و هو أصغر من 0.05 (وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه)؛
- النفقات العامة تسبب عرض النقود باحتمال قدره 0.02، كما أن عرض النقود تسبب النفقات العامة باحتمال قدره $3.E-10$ ، أي وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين المتغيرين؛

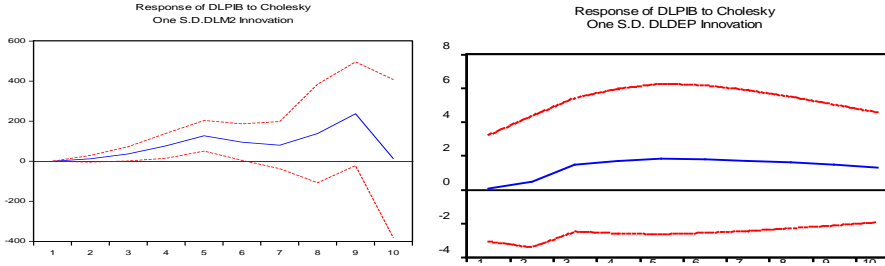
7. أثر صدمات السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي

بناء على نتائج تقدير النموذج الموضحة سابقاً، سنقوم بتحليل آثار صدمات كل من السياسة المالية و النقدية على الناتج المحلي الإجمالي باستخدام دوال الاستجابة لردود الفعل و تحليل مكونات التباين.

1.7. تحليل دوال الاستجابة لردود الفعل:

عبارة عن أداة يمكن من خلالها تحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات النموذج، فهي تعمل على معرفة مدى استجابة كل متغير من متغيرات النموذج لصدمات غير متوقعة و ذلك في حدود خطأ المتغيرات، مقدار انحرافها المعيار الواحد. و يمكن توضيح أثر صدمات السياسة النقدية و المالية على مستوى الناتج من خلال الشكل البياني أدناه.

الشكل رقم (02) : استجابة الناتج المحلي الإجمالي لصددمات السياسة النقدية و المالية



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد

على مخرجات برنامج Eviews 08

-أثار صدمات السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي:

إن حدوث صدمة غير متوقعة في عرض النقود بمقدار انحراف معياري واحد سيكون لها اثر موجب دائما على الناتج المحلي الإجمالي، لتبلغ أقصى قيمة لها في الفترة التاسعة التي تلي الصدمة حيث قدرت ب 237.03 ، ذلك أن الزيادة في حجم الإصدار النقدي تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم النشاط الاقتصادي و من ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي.

-أثار صدمات السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي:

إن حدوث صدمة غير متوقعة في الإنفاق الحكومي بمقدار انحراف معياري واحد سيكون لها موجب على الناتج المحلي الإجمالي، غير أن قيمة المضاعف صغيرة و تقدر ب 1.82 كأقصى قيمة في الفترة الخامسة التي تلي الصدمة، وعليه يمكن القول أن انتهاج السلطات الجزائرية لسياسة مالية توسعية ذات طابع كينزي من خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومي لم يكن لها أثر في تحسين معدلات النمو بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي، فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات رفع من إنتاجيتها، و هو ما أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي.

2.7. تحليل مكونات التباين للنتائج المحلي الإجمالي:

تقوم هذه الطريقة بتجزئة تباين خطأ التنبؤ لكل متغير إلى أجزائه التي تعزى إلى كل متغير من متغيرات النموذج، أي أن مقدار التباين للتنبؤ في أي متغير يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه أو إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى⁽²⁶⁾. و الجدول الموالي يوضح تحليل مكونات التباين للنتائج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (08): تحليل مكونات التباين للنتائج المحلي الإجمالي

Period	S.E.	LPIB	LM2	LDEP
1	0.024686	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.044623	99.27458	0.430370	0.295049
3	0.062234	96.40135	2.324998	1.273652
4	0.078502	90.75271	6.253121	2.994171
5	0.094596	83.17424	11.68378	5.141975
6	0.110951	75.50030	17.27808	7.221622
7	0.127218	69.26158	21.86120	8.877230
8	0.142709	65.07989	24.92624	9.993864
9	0.156837	62.86720	26.51682	10.61598
10	0.169316	62.19656	26.95090	10.85254

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews 08

عند القيام بإجراء اختبار تحليل مكونات تباين الأخطاء اتضح أن التغيرات الهيكلية في الناتج المحلي الإجمالي تتعلق بصدمات المتغير نفسه، حيث قدرت في السنة الثالثة المستقبلية ب 96.4% لتناقص تدريجيا في الأجل المتوسط و الطويل إلى أن تصل إلى 62.19% في الفترة العاشرة التي تلي الصدمة، في المقابل نجد أن مساهمة المتغيرات الأخرى كانت جد ضئيلة حيث قدرت ب 3.6% في الفترة الثالثة، لتأخذ بعدها ميلا نحو الارتفاع حيث أصبحت تقدر ب 37.81% في نهاية الفترة، تقسم على التوالي ب 26.95% و 10.85% لصدمات عرض النقود وصدمات النفقات العمومية، و عليه يمكن القول أن السياسة النقدية فسرت خطأ التنبؤ في الناتج المحلي الإجمالي بدرجة أكبر من السياسة المالية.

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية الكشف عن مدى التفاعل بين السياستين النقدية و المالية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من (2000-2018)، حيث قمنا باستخدام عرض النقود كمؤشر يشير إلى السياسة النقدية في حين استخدمنا النفقات العامة كمتغير يعبر عن السياسة المالية، هذا بالإضافة إلى استخدام الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن حجم و مستوى النمو الاقتصادي و بعد إجراء الاختبارات اللازمة حول السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة كانت نتائج الدراسة كما يلي:

- بينت اختبارات الاستقرار أن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى و أما أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى، مما سمح لنا بإجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسن؛
- كشف اختبار التكامل المشترك لجوهانسن عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات و يمكن تمثيل هذه العلاقة بنموذج تصحيح الخطأ (ECM)؛
- أظهر نتائج تقدير نموذج (ECM) أن معامل السياسة النقدية موجب و ذو معنوية إحصائية مما يدل على قبول الفرضية (H_0) التي تنص على أن هناك تأثير موجب ذو معنوية إحصائية لعرض النقود على النمو الاقتصادي؛
- اتضح من معامل السياسة المالية أن هناك تأثير غير معنوي لحجم النفقات العامة على النمو الاقتصادي، مما يقودنا إلى رفض الفرضية (H_1)، أي لا يوجد تأثير ذو معنوي إحصائيا لحجم الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر؛
- من خلال نتائج اختبار السببية لجرانجر اتضح أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النفقات العامة و الناتج المحلي الإجمالي وهي في اتجاه الناتج، و هذا ما يتطابق مع النظرية الكينزية التي نادى الإنفاق الاستثماري و من ثم تشغيل طاقات إنتاجية عاطلة و بالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي، نفس الشيء هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الناتج و عرض النقود و هي في اتجاه عرض النقود ، و هذه النتيجة تتسجم إلى حد بعيد مع طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات المحروقات، إذ أن زيادة الدخل نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات سيؤدي إلى ارتفاع قيمة صافي الأصول الخارجية و من ثم

زيادة عرض النقود باعتبار هذه الأخيرة أحد مقابلات الإصدار النقدي في الجزائر؛

- بينت نتائج تحليل دوال الاستجابة الفورية أن حدوث صدمة غير متوقعة في السياسة النقدية (عرض النقود) بمقدار انحراف معياري واحد سيكون لها أثر موجب و استجابة فورية على الناتج الداخلي الإجمالي، في المقابل يؤدي حدوث صدمة غير متوقعة في السياسة المالية (النفقات العامة) بمقدار انحراف معياري واحد إلى حدوث أثر موجب و لكن باستجابة ضعيفة مقارنة بالنسبة للسياسة النقدية.

- أظهرت نتائج تحليل مكونات تباين الأخطاء الناتج المحلي الإجمالي أن التقلبات الحاصلة في الناتج راجعة إلى صدمات المتغير نفسه، حيث قدرت نسبتها في الأجل القصير ب 96.4% لتتناقص هذه النسبة إلى أن تصل في نهاية الفترة إلى 62.19%، في حين أخذت مساهمة السياسة النقدية ميل ذو اتجاه تصاعدي في شرح تغيرات الناتج ، حيث قدرت في أفق 10 سنوات ب 26.95%. أما بالنسبة للسياسة المالية فنجد أن مساهمتها كانت جد ضعيفة في أغلب الفترات، حيث أنها لم تتجاوز 10.85% بعد مرور 10 سنوات من الصدمة، و هذا يشير إلى أن السياسة النقدية تؤثر بدرجة كبيرة على معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بالسياسة المالية.

التوصيات و الاقتراحات:

- إعادة توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات التي تشجع الإنتاجية و تمكن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة؛
- تقليل الحد من الاعتماد على أساليب التمويل الخارجية و التركيز على وسائل التمويل الداخلية، و ذلك كون مصادر التمويل الخارجية عادة ما تتذبذب بصورة كبيرة مسببة صدمات خارجية تؤثر على فعالية أدوات كل من السياسة المالية و النقدية؛
- المواصلة في تطوير هيكل الاقتصاد و تحقيق زيادة ملموسة في مساهمة القطاعات خارج قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، لأنه بالرغم من

- محاولة تفعيل دور القطاع الغير نفطي، إلا أن قطاع المحروقات ما يزال هو المهيمن و المسيطر على الاقتصاد الوطني؛
- رسم سياسات اقتصادية من شأنها تحقيق قدر كبير من الترشيح المالي، و ترتيب أولويات التنمية و زيادة تنويع الاقتصاد كما ينبغي أن يكون دائم و مستمر؛
 - التركيز أكثر على السياسة النقدية في معالجة التقلبات و الاختلالات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري، و هذا نظرا لفعاليتها مقارنة بالسياسة المالية.

الهوامش و المراجع:

(¹) Pascal GAURDRON et Sylvie Lecarpentier-Moyal, économie monétaire et financière, 4ème édition, édition économique 2012, P 280.

(2) Marc, Labonte, Monetary Policy and the Federal Reserve: Current Policy and Condition, Congressional Research Service, January, 2016, p3, accessible at <https://www.fas.org/sgp/crs/misc/RL30354.pdf>.

(3) IBID

(4) باصور كمال، أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي - بالإشارة لحالة الجزائر للفترة من (2000-2012)، مجلة الاقتصاد و التنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، العدد 06، جوان، 2016، ص 55.

(⁵) سامية نزالي، أثر أنظمة الصرف الأجنبي في ظل العولمة: دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، مالية و بنوك، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016-2017، ص 21.

(6) صاولي مراد، بومعروف ألياس، عبد الرحمان فارس، أثر متغيرات السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نموذج (ardl) خلال الفترة من (1975-2016)، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 24، العدد 103، 2018، ص 359

(⁷) بشيشي وليد، جمال سالم، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي : دراس تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من (1990-2012) ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، الكوفة ، العدد 35، 2014، ص 212.

(⁸) عبد القادر و آخرون، دور أدوات السياسة النقدية في تحفيز الاستثمارات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 25، العدد 110، 2019، ص 295.

(⁹) دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه دولة. كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 14.

(¹⁰) محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام، المالية العامة و النظام المالي في الإسلام، دار الميسرة، عمان، 2000، ص: 182.

(11) قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 139.

(¹²) عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، ص: 307.

(¹³) ظافر حميد حسون، الاتجاهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق و طبيعة علاقتها بالسياسة المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، العدد العاشر، 2011، ص ص06-07.

(14) Tehseen Jawaid and other, Monetary-Fiscal-Trade policy and economic growth in Pakistan: time series empirical investigation, International Journal of Economics and Financial Issues, vol 01, n°:3,2011, PP 133-138.

(¹⁵) عماد حسنين الصعيدي و بديعة فهد العتيبي ، دور السياسات المالية و النقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1986-2012)، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، جامعة المملكة العربية السعودية، 2012، ص ص: 27-52.

(¹⁶) بلوافي محمد، أثر السياسة المالية و النقدية على النمو الاقتصادي : حالة الجزائر من (1970-2011)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.

(¹⁷) Chigbu, Emmanuel Ezeji et Njoku Michael , The Impact of Monetary and Fiscal Policies on Nigerian Economic Growth: 1990-2010, European Journal of Business and Management, vol 05, n°:2,2013, PP13-24.

(¹⁸) أقاسم قادة و عبان شهرزاد ، الآثار الطويلة و القصيرة الأجل للسياستين النقدية و الميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية، العدد السابع، 2016، ص ص: 13-32.

(¹⁹) سفير محمد، مولاي بوعلام، حيدوش عاشور، دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من (1970-2015)، مجلة المعيار، المركز الجامعي يحي الوشرسي، تيسمسيلت، الجزائر، العدد 18، 2017، ص ص 259-273.

(²⁰) R.O. Kareem and other, analysis of fiscal and monetary policies on Economic Growth: Evidence from Nigerian Democracy, Journal of Economic Theory, vol 05, n°: 01, 2013,PP 11-19.

(²¹) Régis Bourbonnais, Michel Terraza, analyse des séries temporelles: application à l'économie et à la gestion, 3 ème édition, Dunod, Paris,2010, P172.

(²²) Peter C.B, Philips Pierre Perron, Testing for a unit Root in time series regression, BiométriKa,Vol 75, N°02,1988, PP335-346.

(²³) Erik Hjalmarsson and Osterholm, Testing For Co-integration Using The Johansen Methodology When Variables, are Near- Integrated, IMF, Working Paper, WP/07/141,2007,P P4-5.

(²⁴) Sandrine Lardic, Valérie Mignon, économétrie des séries temporelles macroéconomiques et financières, Ed, Economica, Paris,2002, P213.

(²⁵)سعود الطيب، سليم الحجابا، محمد شحاتيت، تأثير سعر الفائدة لأجل على الاستهلاك الخاص: حالة الأردن خلال الفترة (1976-2004)، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد38، العدد 02، 2011، ص339.

(²⁶) Régis Bourbonnais, Econométrie, Econométrie cours et exercices corrigés, 9 ème édition, Dunod, Paris, 2015,P288.